11me Année No. 543

Lundi - 29 - 11 - 1943

الرسالة

مجلة أسبوعية للآداب والعلوم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Litteraire Scientifique et Artistique

بدل الاشتراك عن سنة

٨٠ فى مصر والسودان

١٢٠ فى سائر الممالك الأخرى

ثمن العدد ١٥ مليما

الاعلانات

يتفق عليها مع الإدارة

صاحب المجلة ومديرها

ورئيس تحريرها المسئول

احمد حسن الزيات

الإدارة

دار الرسالة بشارع السلطان حسين

رقم ٨١ — عابدين — القاهرة

تليفون رقم ٤٢٣٩٠

العـــدد ٥٤٣ « القاهرة فى يوم الإثنين أول ذو الحجة سنة ١٣٦٢ — الموافق ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ » السنة الحادية عشرة

الفهـــرس

صفحة		
٩٤١	وجهات نظر ... . :	الأستاذ عباس محمود العقاد ...
٩٤٤	البهاء زهير ... . :	الدكتور زكى مبارك ... ...
٩٤٧	الدكتور طه حسين والشعر المرسل	الأستاذ دريني خشبة . . ...
٩٥٠	الشعر العربي ... .. :	الدكتور محمد مندور .. ...
٩٥٢	العلم فى روسيا ... ... :	الأستاذ خليل السالم . . ...
٩٥٥	عبقرية الامام . . ... . :	الأستاذ محمود أبو رية . ..
٩٥٧	باتوزيس يرثى أزمردا ... ... [قصيدة]	الأستاذ على محمود طه .. ..
٩٥٨	بين الفكر اليوناني والفكر المصري	الأديب ماهر قنديل ... ...
٩٥٨	المناقشة بعد المحاضرة نظام إسلامي قديم	الأديب أحمد الشرباصي ...
٩٥٩	لبشار أم لكثير عزة ؟ ... :	الأديب عبد الحميد عثمان عبد المجيد
٩٥٩	من الشعر المنسى لحافظ بك ابراهيم	الأديب رضوان العوادلى ...
٩٥٩	الخطايا السبع .. .. :	الأستاذ دريني خشبة .. ...
٩٦٠	جماعة نشر الثقافة — حفلة تأبين نقلا باشا	. . ..
٩٦٠	استدراك ... ... :	... ...

وجهـــات نظر

للأستاذ عباس محمود العقاد

كانت اللاحظات التى أبداها النقاد على كتابى « عبقرية الإمام » قليلة فيما كتب عنه حتى الآن

وأقل منها اللاحظات التى تشتمل على وجهة نظر فى التاريخ أو التحليل النفسى تقوم على الدرس وتستحق المناقشة

ومن هذه ملاحظات الزميل الفاضل الأستاذ أحمد أمين بك فى كلمته الموجزة بصحيفة « الثقافة »

وخلاصتها :

١ — أننى اعتمدت على بعض الروايات من غير كبير نقد ، كاعتمادى على رواية نهج البلاغة فى وصف الخفاش والطاووس ونحو ذلك

٢ — وأننى اعتمدت على ما روى فى حديث سوأة عمرو ابن العاص ، وهى رواية لم يقرأها الأستاذ الفاضل فى الطبرى ويذكرها المؤرخون الأثبات بصيغة « التمريض » . فيقول المسعودى : وقد قيل فى بعض الروايات ، ويشير إليها ابن عبد البر فى الاستيعاب فيقول ... « فيما ذكروا » وكلها عبارات تدل على التشكيك

٣ — وأن تقسيم الكلمة التى نسب إلى الإمام فى علم

النحو أشبه بالتقسيم المنطقي اليوناني . وهـذا كله ناب عن طبيعة العصر

٤ — وعلى الجملة كنت في « العبقريات » السابقة فناناً وقاضياً فمضيت في كتابي هذا على نهج أقرب إلى نهج المحامي والفنان ، فتعرضت للدفاع عن الإمام في مواقف النزاع أكثر مما تعرضت لرسم شخصيته . ولعل جو الكتابة في على نفسه قضى بذلك ، لأن حياته السياسية كانت نزاعاً لم ينته حتى بالموت

* * *

وهذه الملاحظات كلها يصح أن تلخص في أمر واحد وهو اختلاف مقياس الترجيح والنفي والإثبات

وخلاصة هذا القياس عندي هو أن نجزم بدليل قاطع أو ننفي بدليل قاطع ، وأما الترجيح فالمعول في قوته وضعفه على مشابهة القول الرجح للمعهود والمعقول ، فإن كان هذا القول مشابهاً لهما فلا ضير من الأخذ به على أية حال ، كأن نعلم أن فلاناً رجل محسن فلا يضير بعد ذلك أن يقال إنه أحسن بدينار في يوم من الأيام ، وهو في ذلك اليوم نفسه لم يحسن بدينار ولا بدرهم ، أو يقال إن آخر لص معروف فلا يضير أن يتهم بسرقة رجل بعينه وهو لم يسرق منه بل سرق من رجال آخرين

* * *

وعلى هذا القياس نرجع إلى اختلاف وجهة النظر بيننا وبين الأستاذ الفاضل في موضوع الملاحظات التي أبداها ، فلا نرى أننا تجاوزنا القدر اللازم من الترجيح ، أو أننا قررنا شيئاً يحتاج تقريره إلى برهان أقوى من البرهان الذي اعتمدنا عليه

فأما نهج البلاغة فقد تشككنا في نسبة بعضه إلى الإمام كما تشكك غيرنا من قبلنا ، ودعانا إلى الشك في بعض عباراته كما قلنا في عبقرية الإمام « ... غلبة الصيغة الفلسفية عليها وامتزاجها بالآراء والمصطلحات التي اقتبست بعد ذلك من ترجمة الكتب الإغريقية والأعجمية ، ولا سيما الكلام على الأضداد والطبائع والعدم والحدود والصفات والموصوفات »

ولكن لا يدخل في هذا ما جاء في نهج البلاغة من الكلام على الطاووس والخفاش وما إليه ، لأنه لا يشتمل على شيء يستغرب صدوره من الإمام علي أو يستغرب صدوره من العصر الذي عاش فيه

لأن الإمام علياً عربي أصيل ، والعرب مشهورون بوصف الأحياء الآبدة والأنيسة التي رأوها ، ولهم في الخيل والإبل وبقر الوحش والظباء والكلاب وطير أوصاف لا يدق عنها دقيق من خلائق تلك الأحياء

ولأن الإمام علياً مسلم فقيه دارس للقرآن ، والمسلمون مأمورون بالنظر في خلق الله ، ولا سيما الفقيه الدارس المطيل للدراسة

ولأن الإمام علياً عرف بالنزعة الصوفية التي جعلت كثيراً من علماء الكلام ورجال الطريق ينسبون أنفسهم إليه

ولأن العبارات التي وصف بها الخفاش والطاووس في نهج البلاغة لا تنافر بينها وبين عبارات الإمام أو عبارات عصره

فترجيح نسبتها إليه لا ضير فيه

وإذا بطلت نسبتها إليه بطلاناً جازماً — وهي لم تبطل قط — فالحقيقة المعهودة المعقولة باقية كما كانت قبل نسبتها إليه ، وهي أنه كان ينظر في خلق الله وينزع في تأمله نزعة المتصوفين

* * *

أما حديث سوءة عمرو ، فقد رواه ابن قتيبة في عيون الأخبار وابن عبد ربه في العقد الفريد ، ورواه الذين ذكرهم الأستاذ الفاضل بصيغة التمريض

فإبطال هذه الروايات إنما يقوم على تنافر بين العمل وبين طبيعة عمرو بن العاص أو طبيعة علي بن أبي طالب

ولا تنافر بين العمل وبين طبيعة الرجلين

فعمرو بن العاص في عنفوان شبابه سمع رجلاً يطلب قبلة من امرأته فحقد عليه وأضمر الكيد له ، ولكنه لم يمنعها أن تقبله بل أمرها بذلك قائلاً : « قبلي ابن عمك » ثم انتقم منه بعد أن خرج من المأزق الذي كان فيه

فليس بمستغرب من معهوده ومعقوله أن يخرج من مأزق الموت في وقعة صفين بمثل تلك الحيلة ، وقد بلغ الشيخوخة التي تهدأ فيها عرامة النفوس

وليس بمستغرب كذلك من الإمام أن يعرض عنه ، لأنه كان لا يتبع مولياً ولا ينظر إلى عورة ، وكان ينهى جنده أن يتبعوا المولين وينتهكوا العورات

وليس بناقض لهذه الروايات أن الطبري لم يحفل بها ولم يثبتها ، لأن الطبري في تاريخ عمرو بن العاص خاصة يخل أيما

إخلال . وقد نبه إلى هذه الحقيقة كتاب بطلر الذى طبعته لجنة التأليف والترجمة والنشر فقال بحق : « ... ولكن من أكبر ما يدعو للأسف أن كتابه ناقص نقصاً عظيماً فى أخبار فتح مصر ، فإن روايته فى ذلك قليلة قلة شديدة ، وزيادة على قلتها قد دخلها خلط كبير فى كل ما يتعلق بوصف البلدان وتواريخ الحوادث وذلك يدعو إلى كثير من التضليل »

فليس الطبرى بالمرجع الوافى المقنع فى تاريخ عمرو وما ينسب إليه ، لأنه قليل الاحتفال بمعظم تفصيلات هذا التاريخ

ونعود إلى قاعدتنا فى قياس الترجيح فنسأل : ترى لو لم يثبت حديث الزواة فى هذه المسألة فاذا يبطل من صفاتنا للامام ؟

إننا جئنا بها مع غيرها للدلالة على نحوة الإمام

ونحوة الإمام صفة ثابتة له على كل فرض من الفروض التى تحوم حول هذه الرواية

فهي إذن شىء لا يجزم بنفيه

وهى إذا جزم بنفيها لا تغير الحقيقة النفسية التى أثبتناها للامام أقل تغيير

* * *

وقد عرضنا نحن لرواية من قال إن الإمام علياً وضع أساس علم النحو فقلنا : « ... وتواتر أن أبا الأسود الدؤلى شكا إليه شيوع اللحن على ألسنة العرب فقال له : اكتب ما أملى عليك ، ثم أملاه أصولاً منها أن كلام العرب يتركب من اسم وفعل وحرف ... إلى آخر ما جاء فى تلك الرواية

وإلى هنا نحن نقرر الواقعة التاريخية ولا نزيد عليها ، لأن المتواتر فى كتب العرب هو هذا بلا مراء

ثم نعقب فى عبقرية الإمام فنقول : « وهذه رواية تخالفها روايات شتى تستند إلى المقابلة بين اللغات الأخرى فى اشتقاق أصولها النحوية ولا سيما السريانية واليونانية »

إلى أن نقول : « ولا يمتنع عقلاً أن يكون الإمام أول من استنبط الأصول الأولى لعلم النحو العربى من مذاكرة العلماء بهذه الأصول بين أبناء الأمم التى كانت تغشى الكوفة وحواضر العراق والشام ، وهم هنالك غير قليل ، ولا سيما السريان الذين سبقوا إلى تدوين نحوهم وفيه مشابهة كبيرة لنحو اللغة العربية »

وفى اعتقادنا أن الحد الذى وقفنا عنده هو الحد المأمون فى الشك والترجيح ، وليس لنا أن نقول غير ما قلنا بغير دليل قاطع من الأسانيد الصحيحة

أما إذا اعتمدنا على المقاربة الترجيحية فالسريان أقرب إلى اللغة العربية وإلى الكوفة من اليونان ، ومذاكرة الإمام لعلمائهم أقرب من مذاكرته لعلماء اليونان . ومن شاء بعد ذلك أن ينفى الروايات المتواترة نفياً قاطعاً فعليه الدليل

* * *

هذه أمثلة لمقياس الترجيح والتشكيك عندنا فى مختلف الروايات ، وهو على ما نعتقد المقياس الوحيد المأمون ؛ لأن الرواية التى نشك فيها لا تبطل شيئاً من الآراء التى تقررها سواء مضينا بالشك إلى التأييد أو إلى التفنيد . وليس لنا أن نتجاوز الشك إلى الجزم بغير برهان وثيق وسند لا مطعن فيه

* * *

وبعد فإننا نوافق الأستاذ الزميل على أننا قد اتخذنا موقف المحامى عن الإمام فى كتابنا عن عبقريته ، وأن جو الكتابة هو الذى قضى علينا باتخاذ هذا الموقف ، لأن النزاع حول على يوجب التعرض لوجوه هذا النزاع ، كما يوجب إنصافه مما قيل فيه

ولكننا لا نوافقه على أن الدفاع يمنع « رسم الشخصية » على الوجه الأمثل ، لأن تصحيح الأقوال التى يوصف بها رجل من الرجال هو المقدمة الأولى لتصحيح صفاته والتعريف بحقيقة شخصه ، وليس من اللازم أن يكون حكم القضاء مخالفاً لبرهان الدفاع . بل كثيراً ما يعتمد عليه وينقله بنصه ويبطل كل ما عداه

وإن من الحق علينا لزميلنا الكبير أن نشكر له ملاحظاته القيمة ، لأن الملاحظات التى تصدر عن وجهة نظر هى جلاء لوجهة نظرين بل لوجهات أنظار ، ومنها الفائدة التى يبتغيها النقاد والقراء والمؤلفون .

عباس محمود العقاد

حكمت محكمة مصر بجلسة ٤ ــ ٦ ــ ٩٤٠ بتغريم حامد عبد ربه بقال بروض الفرج ١٥٠ قرشاً ونشر الحكم بمجلة الرسالة لبيعه كبريتا بأزيد من السعر المحدد .